

## Analysis of Language Errors in Legal Studies: Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Legal Studies as an Example

Nibal Nazzal<sup>(1)\*</sup>

Alaa al-Deen Zaki<sup>(2)</sup>

(1) Associate Professor, Department of Arabic Language, Al-Zaytuna University of Jordan, Amman - Jordan.

(2) Assistant Professor, Department of Arabic Language, Al-Zaytuna University of Jordan, Amman - Jordan.

Received: 23/9/2025

Accepted: 22/12/2025

Published: 9/3/2026

\* **Corresponding Author:**  
[dmibal@zuj.edu.jo](mailto:dmibal@zuj.edu.jo)

**DOI:**<https://doi.org/10.59759/art.v5i1.1480>

### Abstract

The study traced the language errors found in 140 research papers published in *Al-Zaytoonah University of Jordan for Legal Studies* within the period of October 2020 until May 2025. The researcher classified and analyzed the errors out from 140 research papers that were analyzed and the plausible causes for these errors were shown according to the following language levels: syntactic, morphological, structural and stylistic. The researchers also probed common language and spelling mistakes in connection to the errors under analysis in its two core sections: the theoretical study and the practical study. The first part focused on the entity of the phenomenon, while the second analyzed the linguistic errors in all its levels, based on the descriptive analytical model. Ultimately, the analysis revealed

that language errors within this legal context may be attributed to several factors amongst which are: receptive education at school levels , inadequate comprehension of language rules, lack of language skills, insufficient knowledge of proper grammar, in addition to common language mistakes made by authors. The study recommended that necessity to pay attention to legal linguistics on the levels of teaching and researching, and looking forward to writing a linguistic dictionary specialized in legal studies idioms, and holding training courses for law practitioners in order to avoid the linguistic errors made by jurists.

**Keywords:** Language Error Analysis, Legal Studies, Al-Zaytoonah University Journal.

## تحليل الأخطاء اللغوية في الدراسات القانونية مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية أنموذجاً

علاء الدين زكي<sup>(1)</sup>

نبال نزال<sup>(1)</sup>

(1) أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان - الأردن.

(2) أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان - الأردن.

### ملخص

رصدت الدراسة ما وقع فيه الباحثون القانونيون من أخطاء لغوية، استناداً إلى أبحاث مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية؛ من أكتوبر 2020 إلى مايو 2025م. قامت الدراسة بتصنيفها من مئة وأربعين بحثاً ثم تحليلها وبيان أسبابها وفق مستوياتها اللغوية: النحوية، والصرفية، والتركيبيّة، والأسلوبية، واللغوية الشائعة، والإملائية، في شقيها الرئيسين؛ الدراسة النظرية، والدراسة التطبيقية. أمّا الشقّ الأول فوقف على ماهية الظاهرة، واستقام الشقّ الآخر على تحليل الأخطاء اللغوية بكلّ مستوياتها، متكئة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتبيّن أن مردها إلى عدة عوامل، منها: التعليم الاستقبالي في مراحل الدراسة، وضعف في استيعاب قواعد المنظومة اللغوية، ونقص في بعض المهارات اللغوية ومعرفة قواعدها السليمة، وترسيخ مفاهيم لغوية خاطئة لكنها متداولة بين أوساط المؤلفين... وغيرها وأوصت بالاهتمام باللغويات القانونية تدريجياً وبحثاً، والتطلع إلى تأليف معجم لغوي مختصّ لمصطلحات الدراسات القانونية، وعقد ورش تدريبية لممارسي القانون؛ للحدّ من أخطاء القانونيين اللغوية.

الكلمات المفتاحية: تحليل الأخطاء اللغوية، الدراسات القانونية، مجلة جامعة الزيتونة.

### مدخل

تؤدّي اللغة دورها الحيويّ في تفسير النصوص القانونية، وفي التواصل مع الأطراف المعنيّة بالأمر، كأهل المحاكم؛ شهوداً ومتهمين ومحامين... وغيرهم، وفي صياغة العقود، وكتابة الأحكام، وفي الأبحاث القانونية وتحليلها، وفي المقالات الأكاديمية، وفي الحجج القانونية، والمفاوضات القانونية، والمرافعات والدفاع، والتوجيه والإرشاد والاستئنافات... إلخ

ولأنّ اللغة أداة التعبير وترجمة الوقائع؛ فلها أهمية كبرى عند أهل القانون، فهي قوامهم وسبيلهم في تحقيق غاياتهم وإيصال أفكارهم في التعامل الشفاهي والتحريري، ويُتطلب منهم أن يستخدموها على الوجه الأمثل والحرفي لتتأثّر النتائج على الوجه الصحيح، فلغتهم لغة مؤثّرة في

أدائهم سواء أكانت بين بعضهم أو مع الآخرين، فالقضاة مثلاً ناطقون باسم العدالة والقانون، يصدرون أحكامهم وقراراتهم شفاهية وكتابية، تتوجّب عليهم لغتهم القانونية أن يستخدموها بمهارة ودراية ودقّة، يفسرون النصوص، ويستخرجون الأدلة، ويعملون بمقتضياتها اللازمة، فكلما كان القاضي متمكناً من اللغة راسخة مهاراتها في ذهنه، مدرّكاً لمعانيها وقواعدها؛ فإنه يحقق تطبيق نصوص القانون ومقاصده بأداء سليم متقن.

وياعتبار أنّ الطّرف الأوّل في الخطاب يمثّله المرسل، فإنّه في الخطاب القانوني يمثّل أعلى سلطة قضائية، تنضوي تحته شبكة علاقات اجتماعية على مستوى الدّول؛ ليمارس ثقافة مهيمنة، في صورة نصّ مقترن بطروف إنتاجه، يتحوّل إلى منطقة الخطاب عند ربطه بمكوّناته التّداولية من مقاصد، وسياقات متعدّدة، وأطراف العمليّة التّواصلية (كاظم، 2015). وتتأثّر قيمة هذا النوع من الخطاب من هدفه، وهو الخلوص إلى قرارات تنفيذية إجرائية تستند إلى حجج منطقية متماسكة، وأفكار طويلة، مجمّعة، ومنسّقة، وذات علاقات دلالية متشابكة، تجعل الخطاب مترابطاً ومتماسكاً، ومحققاً للوحدة اللّغوية المضغوطة (الوعر، 1993).

تعد لغة الصياغة القانونية مشافهة أو كتابة مهارة مهمة في مجالات القانون؛ كالإبلاغ والاستدلال والمرافعات والإقناع والأحكام والتشريعات وسنّ القوانين والأنظمة والداستير وتحرير الوثائق القانونية... وغيرها، ولذا فإن لها خصوصية في صياغتها المتبوّقة في طبيعة معيارية تقنية، تركز على الوضوح والدقّة في المصطلحات والمعاني والهيكلية النّصيّة، فاللغة المتداولة بين أهل القانون ليست مثل اللغة المتداولة بين أهل الاختصاصات الأخرى، أو اللغة المتداولة المحكية بين الناس، والمصطلحات القانونية مثلاً تُعد غير مألوفة لغير المتخصصين، فهي تتكئ على مفاهيم قانونية محددة، ولغة رسمية خاصة، ومعانٍ موجّهة مُهدّفة، كما أن النصوص القانونية تكون منظّمة بطريقة صارمة ودقيقة وشاملة للمعاني أو الدلالات المرجوة منها، وعباراتها تميل إلى تأكيد المفاهيم وتجنّب الغموض واللّبس.

### أهمية الدراسة

تولّدت فكرة الدراسة من كثرة الهفوات التي وقفت عليها أثناء التدقيق اللغوي وتحكيم الأبحاث في مجال الدراسات القانونية في مجلة جامعة الزيتونة الأردنية، فأثرت الدراسة أن تقف عليها،

تصنّفها، وتصحّحها، وتحلّلها؛ لعلّ الباحثين يقفون عليها؛ ليتجاوزها في الأبحاث القابلة، فالباحث مهما كان مجاله لا بدّ أن يحترم العربية؛ قواعد وكتابة، فمن غير المرغوب أن تكثر الهفوات في بحث أستاذ جامعيّ مهما كان تخصصه، "لقد افتقدنا في أيامنا هذه المهندس اللغوي، والطبيب الشاعر، والمعلّم المتذوّق للشعر، وصارت حُجَّتنا في تبرئة أنفسنا: التخصص، فهذا محام وليس لغويّاً، وذلك موظف وليس من أهل الصرف، ونحن لا ننكر ما للتخصص من أهمية في إتقان العلوم والتبحّر فيها، ولكن ما لا يدرك جُلّه لا يُترك كلّه، وإتقان العربية قاعدة تُبنى عليها بقيّة العلوم" (العبري، 2006، ص13)

### أهداف الدراسة

لعلّ تحليل الأخطاء اللغوية في مجال علم اللغة التطبيقيّ مهمّ، إذ يرنو إلى تحديد الأخطاء اللغوية التي يقع فيها المستخدمون للغة، وحصّرها من خلال نصوصهم المنطوقة أو المكتوبة، ثم تصنيفها إلى مستوياتها اللغوية صوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية وأسلوبية وإملائية بعد جمعها من مظانها، ثم تأتي مرحلة الوقوف على أسبابها، مما يسهم في دعم المناهج التدريسية في مرحلتي المدرسة والجامعة، وتحسين الأساليب التعليمية، وتنبية المؤلف إلى أخطائه؛ حتى يتجنبها في مدوّناته أو خطابه، كما تساعد الهيئة التدريسية في الوقوف على الصعوبات التي يواجهها المتعلّمون للغة؛ لوضع خطة علاجية تمكّنهم من تطوير استراتيجيات التعليم، وما مجال الدراسات القانونية إلا جزءاً من المنظومة اللغوية، ومن المعروف أن لغة أهل القانون دقيقة، سواء أكانت في المصطلحات القانونية أم في السياقات التعبيرية.

فالأخطاء الصرفية قد تؤدّي إلى غموض في النصّ القانوني، والأخطاء في التركيب الدلالي أو الأسلوبي يؤدي بالنص إلى تأويلات فضفاضة غير دقيقة، ومن ثم إلى تفسيرات متعددة لها، أما الأخطاء المعجمية تؤول إلى عدم وضوح النصّ القانوني، وكذا الخطأ في الرسم الكتابي أو الإملائي -عدا عن كونه غير مستساغ- إلا أنه قد يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة أو الجملة، ومن ثم يؤدي إلى سوء فهم النصّ، وقد يضطرّ القارئ مثلاً إلى إعادة قراءة النصّ لفهم المقصود منه؛ فالرسم الكتابي الخطأ يشوّش ذهن القارئ ويكون أقلّ سلاسة في القراءة، مما يزيد في صعوبة فهم النصّ، بالإضافة إلى أن النصوص القانونية وغيرها إذا وجدت فيها الأخطاء الإملائية تؤثر على مصداقية المؤلف؛ باعتباره غير متقن لقواعد الكتابة في لغته.

وإذا وقفنا على تحليل الأخطاء اللغوية في الدراسات القانونية فإنّ لها أهمية عظيمة تتأتى في تعزيز فهم النّصّ القانوني عند أهل القانون، يمثلهم المحامون والقضاة؛ ويساعدهم في فهم النصوص بطريقة مثلى أو بشكل أفضل تمكّنهم من التطبيق على الوجه المطلوب أو الصحيح، وتدفع بالتفسيرات والتحليلات المرّتجاة بعيداً عن الغموض الذي قد تتطوي عليه نصوص بها أخطاء أو صياغات مريكة، كما أنّ هذه النصوص القانونية إن صيغت وكُتبت بلغة سليمة خالية من الأخطاء وبصياغة جيّدة واضحة فإنها تصيّر أهل القانون في تطوير النصوص القانونية، وتكون أكثر تبيّناً ووضوحاً لهم وللمهتمين.

### منهج الدراسة

انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي من خلال تحكيم مئة وأربعين بحثاً وتدقيقها لغوياً في مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية، في الفترة الواقعة بين أكتوبر 2020 إلى مايو 2025م، من تاريخ إصدار العدد الأول منها إلى تاريخ تدوين الدراسة.

### الدراسات السابقة

وجد في المكتبة العربية في التراث القديم والحديث كثيراً من العلماء انبروا يؤلّفون متوناً ودراسات وأبحاثاً؛ يقيّدون ما خرج عن المألوف وعن القواعد في النحو أو الصرف أو الأسلوب أو الرسم الكتابي سواء أكان في النصوص أو في الألسنة. نذكر بعض هذه المتون في التراث أولاً، وفي الفترة الحديثة ثانياً:

#### أولاً- في التراث:

- إصلاح المنطق لابن السكّيت (ت244هـ)
- كتاب التصحيف للعسكري (ت282هـ)
- التنبهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري (ت375هـ)؛.
- دُرّة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت516هـ)
- غلط الفقهاء لعبد الله بن أبي الوحش المقدسي (ت582هـ)
- تصحيح التصحيف وتحريير التحريف لصالح الدين الصفدي (ت764هـ)

– التطريف في التصحيف لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)؛، رصد فيه التصحيف والتحريف في الأحاديث النبوية والنصوص الأدبية.

#### ثانياً- في الفترة الحديثة:

– قل ولا تقل لمصطفى جواد الذي يقدّم فيه مجموعة من التعبيرات اللغوية التي تداولت في اللسان العربي وهي من الأخطاء الشائعة، 2001م.

– لغة الجرائد لإبراهيم اليازجي، 1319هـ.

– أخطاء اللغة العربية الشائعة عند الكتّاب والإذاعيين لأحمد مختار عمر، 1993م

– العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر، 1998م، يعرض فيه معايير الخطأ والصواب، وكيف نحذّ من أخطاء اللغويين المتقّفين، وبعض الكلمات التي يجب أن نقولها ولا نقولها.

– ملخص اللغة العربية لفؤاد نعمة (ب. ت)، يتناول فيه القواعد الصرفية والنحوية.

– قواعد الإملاء بين النظرية والتطبيق لحسن شحاته وأحمد طاهر حسنين، (ب. ت)، يُعرض فيه القواعد الإملائية.

– معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، 1981م، يعالج الأغلاط اللغوية المعاصرة وفق ترتيبها الألفبائي، ويبين صوابها.

– الأخطاء اللغوية الشائعة في الأوساط الثقافية لمحمود عبد الرازق جمعة، 2012م، معجم رصد فيه كثير من الأخطاء في الأسماء والأفعال، والتراكيب اللغوية، والإملائيّات، والصوتيات، وعلامات الترقيم.

ولعل كل تلك الدراسات تفيد بأنّ ثمة أخطاء لغوية تنتشر بين المؤلفين والكتّاب والدارسين على مرّ العصور، ولكننا لم نقف على دراسة متخصصة للأخطاء اللغوية عند القانونيين، وعندما تُذكر لا تكون إلاّ نُقْطاً، كما في الدراسات الآتية:

– أخطاء شائعة يجب تجنبها في صياغة العقود...مقالة في تربيون الخليج، 28 مايو، 2024م.

– ثمة سلسلة حلقات تعليمية لتعليم اللغة العربية للمحاميين للدكتورة هالة القاضي على (youtube).

– أخطاء لغوية شائعة في الكتابة القانونية لعبد الرقيب القاضي، 17 مارس، 2020م. مقالة وجيزة جداً على مدوّنته الإلكترونية ذكر فيها ستة أخطاء لغوية وإملائية يقع فيها المحامون.

– أطروحة ماجستير لوثام حسين فايز أبو دبي بعنوان: في الإشكاليات اللغوية في النص القانوني: دراسة تطبيقية في لغة القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، 2019م، تناولت اللغة التشريعية في النص القانوني، وما تكنه من إشكال المعنى اللغوي وقصد المشرع، وبعض الأخطاء النحوية والمصطلحات الفضفاضة في التشريع المدني.

### الدراسة النظرية

وقف اللغويون كأمثال كوردر وسيرفرت على مصطلح الأخطاء (Error) يعرفونه ويفرقون بينه وبين مصطلح الأغلط (Mistakes)، بأن الأول نتج من مخالفة المستخدم قواعد اللغة، أما الآخر فهو إصدار كلام غير مناسب للموقف، وعرفه عبد العزيز العصيلي بأنه الخطأ اللغوي أو الانحراف غير المقبول في العربية وفق المقاييس التي يتبعها الناطقون بالعربية الفصحى (طعيمة، 2004) وقد استخدم علم اللغة التطبيقي مصطلح تحليل الأخطاء اللغوية في تعليم اللغة، وذلك بدراسة الأخطاء اللغوية التي يقع فيها متعلمو اللغة أثناء استخدامهم لها، بالوقوف على الأخطاء، وتصنيفها، ومحاولة معالجتها (منصور، 1983) و(الراجحي، 1995) من الأسباب التي توقع بالأخطاء اللغوية: تعميم القاعدة، والجهل بها، والتطبيق الناقص لها، وافتراضها الخاطئ في ذهن المتعلم.

فتعميم القاعدة النحوية في ذهن المتعلم تجعله يظن أنها تجري في كل السياقات المتشابهة عنده، نحو دخول الأفعال الناسخة كان وأخواتها على الجملة الاسمية، فقاعدتها رسخت في ذهنه أنها ترفع المبتدأ، وتتصب الخبر، في حالة تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً، نحو: كان الصوت عالياً. فإذا تقدم الخبر وجوباً على المبتدأ في مثل: كان له طفلٌ، فإن المستخدم للغة يعمم القاعدة النحوية على هذا المثال؛ لظنه بأن (له) اسمها مرفوع، و(طفل) خبرها منصوب، فينتجها على النحو الخاطئ الآتي: كان له طفلاً.

والجهل بالقاعدة الإملائية في رسم الألف المنطرفة مثلاً تدفع المتعلم إلى رسمها رسماً مغلوطاً، كأن يكتب كل الأسماء والأفعال الثلاثية بالألف القائمة: سقا، سعا، رجا... وهكذا بأن يعود إلى أصل الألف الواوي أو اليائي، فإذا كان أصلها واوًا في المصدر أو المضارع ترسم بالألف القائمة، نحو (رجا/ يرجو/ رج و)، أما إذا كان أصل الألف ياء رسمت بالألف اللينة، مثل (سقى/ يسقي/ س ق

(ي)، و(سعي/ السعي/ س ع ي)... وهكذا (سبيناتي، 1997)

وقد يؤول نقص تطبيق القاعدة إلى الخطأ اللغوي في مثل: الحركة الإعرابية للمنادى في أسلوب النداء (الصّبّان، 1997)، فالمنادى منصوب أو في محل نصب، نقول: يا(طالبًا) تعال. ويا(طالب العلم) اجتهد. والخطأ المتكرر كثيرًا ما نسمعه في الملتقيات عندما يلقي أحدهم كلمة يبتدئ بقوله: (رئيس الجامعة) الأكرم أو (عطوفة مدير الشركة) الأكرم.. وهكذا، ففي مثل هذا السياق يكون المنادى بالنصب على الفتح لأداة النداء المحذوفة قبل المنادى: (رئيس الجامعة).. عطوفة مدير... إلخ، وقد يكون المتكلم جاهلاً بأحوال المنادى، فيقول: (يا إبراهيم) بالفتح بدلًا من (يا إبراهيم) بالضم.

وكثيرًا ما يُخطئ مستخدمو اللغة في تطبيق قاعدة العدد في العربية من 3-9 التي تخالف المعدود تأنيثًا أو تذكيرًا، كأن يقول استمعتُ إلى (ثلاث شهود)، وترافعت في (سبعة قضايا)، وهكذا.. والصحيح: ثلاثة شهود، وسبع قضايا؛ لأن مفرد كلمة شهود: (شاهد) مذكر، لذا فإن معدوده يجب أن يكون بصيغة التأنيث (ثلاثة)... وهكذا

من ذا وذاك فإن محلّي الأخطاء أخذوا على عاتقهم مراحل دراستها (عبد الله، 2004) بالتعرف إلى الخطأ الخارج عن القاعدة أثناء استخدام اللغة، ثم وصف الخطأ وتصنيفه وفق مستوياته اللغوية: نحوية، صرفية، دلالية، إملائية... إلخ (عبد الله، 2017)، ومن بعد تصويب الخطأ، والوقوف على تفسير السبب الذي أودى بالمستخدم إلى الوقوع في مثل هذا الخطأ، أو الأخطاء المتكررة (الراجحي، 1995) و(طعيمة، 2004)، فهم لا يلجون النص خالي الوفاض؛ إنما يستعينون بتجاربههم ومعارفهم (زكي، 2023)

ويرى طعيمة بأن دراسة الأخطاء اللغوية تزود الباحثين بكيفية تعلم اللغة واكتسابها واستراتيجياتها وأساليبها، وتفيد في إعداد المواد التعليمية وتصميمها، وتساعد في وضع المناهج المناسبة للمتعلمين كاختيار المحتوى وطرق التعليم وأساليب التقويم (طعيمة، 2004).

### الدراسة التطبيقية

قامت الدراسة بتدقيق مئة وأربعين بحثًا في مجلة جامعة الزينونة الأردنية للدراسات القانونية، من أكتوبر 2020 إلى مايو 2025م، ولاحظت أنّ ثمة أخطاء لغوية تمثّلت في معظم الأبحاث، وهذا لا يُرضي البحث العلمي الرصين لاسيما في الدراسات القانونية؛ لما تحمله اللغة القانونية من دقة

وخصوصية، لذا فكان هذا الخطأ وذاك يدفعنا إلى تصحيحه من منطلق عملنا من جهة، والتساؤل عن أسباب وجوده من جهة أخرى، فقمنا بتحليل الأخطاء اللغوية الواردة وفق تصنيف يساعدنا على ما هدفت إليه الدراسة، فاستقامت على تحليل الأخطاء: الصرفية والنحوية، التركيبية، الأسلوبية، اللغوية الشائعة، الإملائية؛ متكئة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجداول المرفقة لعرض الخطأ في العمود الأيمن، وكتابة الصحيح في العمود المقابل، ثم الوقوف على أسباب الأخطاء.

### 1) تحليل الأخطاء الصرفية:

وهي التي يرتكبها مستخدمو اللغة عند صياغتهم لُبنية الكلمة بشكل غير صحيح، سواء أكان في وزنها أو الزوائد الداخلة على جذرها أو شكل حروفها. فيما يأتي:

#### جدول الأخطاء الصرفية

تحليل الخطأ	الصواب	الخطأ الصرفي
صيغة (فاعل، يُفاعل) للدلالة على المشاركة بين الفاعل والمفعول في الفعل، ذهب علماء الصرف العربي إلى أن صيغة (فاعل، يُفاعل) تُستخدم في العربية للدلالة على المشاركة بين الفاعل والمفعول في الفعل، نحو: شارك المهندس في المشروع، ناقش الأستاذ طلابه، جادل، صارح، قاتل، عارك... إلخ (الاستريادي، ب.ت)، و(الحملوي، 1953). ففي الجملتين الأولى والثانية فإن الفاعل فيهما على التوالي: (هو، هي)، ولا يدل السياق على وجود مشاركة بين الفاعل والمفعول، بالإضافة إلى أن الفعل (يسهم) فعلاً لازماً لا يحتاج مفعولاً به؛ لذا فإن صيغة الفعل يجب أن تكون (فعل، يفعل) من غير زيادة ألف المشاركة.	ويسهم قد تسهم	... ويساهم في رقد الخزائنة العامة بالموارد المالية... .. وطرح بعض المقترحات التي قد تساهم بتطوير المنظومة التشريعية
إذا جاء الاسم المنقوص نكرة غير مضاف ولا معرف في حالتي الرفع والجر تُنقص ياءه (الجارم، 1996)	نواحٍ	تظهر أهمية الإثبات في الإجراءات الجنائية ويمكن إيجازها في عدة نواحي

تُعزى الأخطاء الصرفية الآتية نكراً ل: عدم اكتمال القاعدة الصرفية في ذهن المؤلف (مثل قاعدة الاسم المنقوص)، بالإضافة إلى الجهل بالقاعدة الصرفية التي أدت للاستخدام الخاطئ كما دُكر في صيغة (فاعل، يُفَاعِل)

## (2) تحليل الأخطاء النحوية:

الجملة أو السياقات في العربية تدخل في العمليات اللغوية التوليدية والتحويلية، فيمكن للجملة الواحدة أن تتولد منها عشرات الجمل، ويمكن أن تتحوّل كذلك من جملة مثبتة إلى منفية، أو استفهامية، أو تعجبية... إلخ. وقد لا يمتلك الباحث أو المؤلف هذه القاعدة أو تلك، أو لا يكون عنده الإلمام الكافي بها. فما وقع فيه من أخطاء في تطبيق القواعد النحوية نسوقه فيما يأتي:

### جدول الأخطاء النحوية

تحليل الخطأ	الصواب	الخطأ
يرفع المثنى وملحقه بالألف، وينصب ويجزّ بالياء، (مغالسة، 2020) ففي الجملة مبتدأ وخبره وصفة الخبر، وكلها مُثَنَّيات مرفوعة.	وهذان الالتزامان الأخيران	وهذين الالتزامين الأخيرين من الالتزامات المستجدة بموجب الأمر...
جُرّت (ذو) للظنّ بأنها معطوفة على مجرور، لكن الواو هنا عاطفة على كلمة (شخص) التي هي الخبر المرفوع للمبتدأ (هو). وكلمة (ذو) من الأسماء الخمسة التي تعرب بالحروف: بالألف نصباً، وبالواو رفعاً، وبالياء جرّاً (ابن يعيش، ب.ت)،	ذو مهارات	وإنما هو شخص على مستوى عالٍ من العلم والمعرفة والذكاء وتُوي مهارات تقنية في اختراق الكود السري...
المصدر (اعتبار) في السياقين الأول والثاني يعمل عمل فعله؛ لأنه مضاف، لذا فإن عاملهما مفعول به منصوب، ففي الأول (واجباً) وفي الثاني (عنصرًا). بالإضافة إلى أن كلمة (مفترض) في السياق الثاني صفة لما قبلها، تتبع الموصوف في الإعراب (ابن السراج، 1999)	باعتبارها واجباً عنصراً مفترضاً	وقوانين الإجراءات الجزائية هي التي تنظم مباشرة الدعوى الجزائية باعتبارها واجب على الدولة إلا أن مفهوم الوسيلة الإلكترونية واعتبارها عنصر مفترض في هذه الجريمة
الاسم المعطوف من اللواحق (ابن السراج، 1999)، فالمعطوف عليه مجرور لذا الكلمة المعطوفة يجب أن تكون مجرورة كذلك.	الحادية والعشرين	...والصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالدورة الحادية والعشرون
جواب أما الشرطية يجب أن يقتن بالفاء (الجارم، 1919)	فلم	أما موقف القضاء لم يكن جازماً بتعديل سعر
ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، وتنصب وتجزم	ما يتعرضون	تتميز هذه الدراسة بكونها تركز على حماية

تحليل الخطأ	الصواب	الخطأ
بحذفها، (فضل، 2019) وهنا لا يستدعي حذفها؛ لأن (ما) ليست ناصبة ولا جازمة، إنما هي اسم موصول، والاسم الموصول لا يكون عاملاً في الفعل، والجملة الفعلية صلته.		الأطفال... وإبراز ما <b>يتعرضوا</b> له أثناء هذه النزاعات
فصل بين الفعل والفاعل شبه جملة فظن أن الفاعل مفعول، فُنصب	بعض	ويرى هذا الرأي تأييداً له فيما ذهب إليه <b>بعضاً</b> من شراح القانون... ووقفنا على بعض جوانب النقص الذي تركته <b>بعضاً</b> من التشريعات
نتج الخطأ لغفلة الباحث عن وجود الفعل الناسخ أضحي، وعدّ الجملة من مبتدأ وخبر	ضرورياً	<b>أضحى</b> استخدام <b>ضروري</b> لمعالجة كافة أنواع التحديات...
فأشكل على المؤلف السياق لأن اسم الفعل الناسخ في السياق محذوف تقديره هو، وخبره منصوب.	نظاماً فريداً	<b>ليكون نظام فريد</b> من نوعه يستكشف مكونات التركيبات العطرية
ثمة عناصر فرقت بين اسم الفعل الناسخ وخبره؛ لذا لم تكتمل عند الباحث القاعدة لكي ينصب الخبر.	جزءاً	وكذلك أصبحت قواعد القانون الدولي جزء لا يتجزأ من المنظومة القانونية
اسم الفعل الناسخ مؤخر؛ كونه نكرة وخبره شبه جملة، فوجب هنا تقديم الخبر (الراجحي، 2019)، التبس السياق على الكاتب لظنه بأنه اسمها هو خبرها، فنصبه، ونصب صفتها معها، فأتبع الخطأ بالخطأ، على الرغم من صحة تطبيق قاعدة الصفة هنا.	تأثير كبير...	وكان لاتفاقيات حماية الأطفال <b>تأثيراً كبيراً</b> على المستوى الدولي
تقديم خبر الفعل الناسخ (شبه الجملة) على اسمها (النكرة) أربك الكاتب، فظن أن اسمها واو الجماعة، لأن قبلها كلمة (الذين).	كانت	وذلك لإرضاء الأطراف السنية الذين <b>كانوا</b> لهم تحفظات كثيرة على هذا الدستور.
الاسم المجرور والمضاف إليه مجروران (مغالسة، 2020)، وعلامة الجر تتباين وفق البنية الصرفية للاسم، فإذا كان الاسم مثني أو جمع مذكر سالماً فيجران بالياء.	للباحثين	وفقاً لما سبق يمكن <b>للباحثين</b> تعريف الصلح الضريبي
في المثال التالي يبدو أن الكاتب تأثر بالعامية، فظن صيغة المثني بالألف والجمع بالواو أفصح منها بالياء التي يستخدمها بالعامية في المثني وجمع المذكر السالم.	الصحفيين الفلسطينيين	بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة على <b>الصحفيين</b> ، وسجن <b>الفلسطينيين</b> واحتجازهم بشكل تعسفي..
تأخر اسم إن النكرة، وتقدم خبرها شبه الجملة وجوباً (مغالسة، 2020)، فالتبست القاعدة على الباحث بظنه أن اسمها (له) وخبرها (دور)	دوراً	إلا أن <b>له دور</b> أيضاً في تسريع وتسهيل ارتكاب الجريمة..

تحليل الخطأ	الصواب	الخطأ
لا يأخذ الحرف الناسخ اسمين (سبويه، ب.ت) و(ابن يعيش، ب.ت)، عدّ الباحث (الضمير) اسمها، وكلمة (النتيجة) خبرها، وغفل عن خبر الحرف الناسخ الجملة الفعلية (تتحقق) لوجود عناصر بين المسند والمسند إليه. ومثله في المثال التالي: فاسم الحرف الناسخ إما يكون ضميرًا عائدًا على ما سبق، أو الاسم الصريح.	أن النتيجة	وعليه يرى الباحثان أنه النتيجة في جريمة التهديد الإلكتروني تتحقق بمجرد تنفيذ الفاعل لفعل التهديد
يتطابق العدد والمعدود في العدد المركب المعرّف بـال تعريف تائيًا وتذكيرًا (الراجحي، 2019). وفي المثال المذكور المعدود في السياق محذوف، لكنّ تقديره كلمة (اليوم)؛ أي اليوم الرابع عشر، أما إذا تجرّد من ال تعريف فيكون السياق مثلًا: أربعة عشر يومًا، فالشقّ الأول يخالف معدوده من الأعداد (3-9)، والشق الثاني يطابق معدوده لأنه مركّب.	أن أحكام	نصت المادة (94) من دستور 2005 على أنه أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا
	الرابع عشر	بعد الحركة الانتقالية التي وقعت في الرابع عشرة من تموز 1958...

من تحليلنا لجدول الأخطاء النحوية تبين عدم اكتمال القاعدة النحوية في ذهن المؤلف (مثل قاعدة العدد المركب)، والجهل بالقاعدة النحوية، وعدم التمكن منها، وتعميم القاعدة المختزنة في عقل المؤلف على الجملة من غير التأمل بتركيب عناصرها إذا تقدّم عنصر أو تأخر، مثل: تقديم المسند على المسند إليه كتقديم خبر المبتدأ عليه، أو تقديم خبر الفعل الناسخ أو الحرف الناسخ على اسمها، أو لفصل عناصر بين المسند والمسند إليه في الجملة. بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ للقاعدة، نحو ما جاء في الأمثلة باستخدام الأسماء الخمسة والمثنى استخدامًا خاطئًا. وأخيرًا التأثير بالعامية تدفع المؤلف بأن يوظف قاعدة نحوية باستخدام صيغة صرفية ليس في مكانها الصحيح، كأن يكتب المثنى بالألف والجمع بالواو في حالتي الجر أو النصب لظنه بأنها أفصح من بالياء التي يستخدمها بالعامية.

### (3) تحليل الأخطاء الإملائية

وهي الأخطاء التي وقعت أثناء الكتابة من تهجئة في حروف الكلمة، أو رسم بعض حروفها بطريقة مخالفة للقاعدة الإملائية التي انتظمت في كتب العربية، وعدم التفريق بين المتشابه من الحروف، نحو: همزتا الوصل والقطع، الألف اللينة والألف القائمة، التاء المربوطة والتاء المفتوحة.

جدول تحليل الأخطاء الإملائية

تحليل الخطأ	الصحيح	الخطأ
تُكسر همزة إنفي بدء الكلام، أما إذا سبقت بكلمة مثل: حيث، على... فُتُفَتِحْ همزتها: حيث أن، على أن... (سيبويه، ب.ت)، و(ابن السراج، 1999)	إن على	أن على أطراف الصراع أن تسعى إلى إبرام اتفاقات لنقل الأطفال والنساء المحاصرين
	حيث إن	حيث أن النصوص القانونية والحالة هذه تتطلب من المشرع الأردني
		حيث أن هذا التعريف يبين العناصر الأساسية التي يقوم عليه الصلح الضريبي
		حيث أن وجود الأحزاب يمنح العملية السياسية
ترسم تاء جمع المؤنث السالم مفتوحة (الراجحي، 2020)، فجمع كلمة عقوبة عقوبات، مثل بطولة بطولات.	العقوبات	عاقب المشرع الأردني بالإضافة إلى العقوبة السالبة للحرية...
ترسم تاء التأنيث التي لا تتصل إلا بالفعل الماضي مفتوحة.	باتت	نصت المادة (94) من دستور 2005 على انه احكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات
خطأ إملائي في ترتيب الحروف، وعدم التمييز بين التاء المربوطة والهاء، فالهاء هنا ضمير متصل مضاف إلى كلمة مؤدى	ومؤداه	يعرف هذا المبدأ أيضا بمبدأ الاقتناع الذاتي، ومؤادة أن للقاضي الجزائي أن يحكم...
يرسم تنوين الفتح على الهمزة المتطرفة التي قبلها ألف (أبو زيد، 2012)، وهذا من الأخطاء المتكررة في مثل: (مساء) على كروت المعايدة والدعوات.	وفاء	على الدول جميعها تقديم...وفساءً لالتزاماتها وفق بروتوكول جنيف
	بناء	...سيتم إبرامها بناءً عليه
تنوين الهمزة المتطرفة المرسومة على الألف تنوينها عليها، بكل أشكاله (أبو زيد 2012) وهي تغاير الهمزة المتطرفة المرسومة على تكة المنونة تنوين فتح.	مبدأ دستوري	ولكن القضاء الدستوري كان.. معتبراً أن قرينة البراءة مبدئاً دستورياً
من الأخطاء الشائعة الدارجة أن ترسم الهمزة المتطرفة المسبوقة بياء مدّ عليها (سبيناتي، 1997) و(أبو زيد، 2012)، وتُغفل حقيقة أنهما حرفان: الياء والهمزة على تكة.	فالمتهم بريء	فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته قانوناً

الخطأ	الصحيح	تحليل الخطأ
بقصد الاستيلاء على الأموال أحياناً وبدافع الإضرار والانتقام أحياناً أخرى	والانتقام أحياناً	الخلط في رسم همزتي الوصل والقطع، معظم الأسماء همزتها همزة قطع إلا ما أستثنى من الأسماء العشرة. وتعدّ همزة الفعلان الخماسي والسداسي ومصدرهما همزة وصل.
...ونؤكد على ضرورة استعانة رجال الضبط والتحقيق والمحاكمة بالإنترنت	استعانة	
...من الجرائم التي استحدثت فيها الوسيلة المستخدمة في ارتكابها	استحدثت ارتكابها	
وأهتم القانون الدولي الإنساني بتقرير ...	واهتم	
وإصبع عليها	وأصبع	تثبت همزة القطع في الفعل الرباعي ومصدره، (أبو زيد، 2012) مثل: أكرم إكرام، أعطى إعطاء، أسهم إسلام، أجرى إجراء، وأصبع إصباغ...
ما مدى دستورية النصوص القانونية التي تحيز إجراء المصالحة الضريبية؟	إجراء	كل الحروف همزتها همزة قطع (أبو زيد، 2012)
بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة	إلى...	لرسم الألف المتطرفة من الثلاثي (أبو زيد، 2012) لا يبدّ من الرجوع إلى أصلها اليائي أو الواوي، (حذا/ يحذو/ ح ذ و)
وقد حذى الدستور القطري..	حذا	

تبيّن من جدول الأخطاء الإملائية أن ثمة خطأ في رسم همزتي الوصل والقطع، والتاء المربوطة والتاء المفتوحة، والهاء، ومواضع همزة إن: مفتوحة ومكسورة، والألف المتطرفة. ومن تحليل الأخطاء اتّضح أنّ صورة القاعدة لم تكتمل في أذهانهم على الوجه الصحيح، وتبدّى بأن تأسيسهم على المهارات الكتابية أو الإملائية في مراحل الدراسة احتاجت إلى المزيد من التدريب والمران.

#### (4) تحليل الأخطاء اللغوية الشائعة

وهي تلك التي تداولتها الأوساط الثقافية والعلمية، على الرغم من وقوع خطأ في صياغتها الدلالية أو التركيبية أو السياقية.

جدول تحليل الأخطاء الشائعة

الخطأ	الصحيح	تحليل الخطأ
وقد عالج المشرع.. <i>واصبغ عليها</i> شكلا من الحماية الجزائية	وأصبغ	خطأ صوتي بين حرفي السين المرققة والصاد المفخمة (العيدي، 2010)، إما لضعف في المعجم اللغوي أو لبيئة المكتسب للغة، فأحياناً نجد من يرقق ومن يفخم، نحو هذا تلفظ الذال بالطاء: (هاظ)، والصاد بالضاء (ظفدع) عند بعض الفلاحين والبدو، وبين كلمتي صورة وسورة، فعند أهل المدن يرقق صوت الصاد فتلفظ صورة بالسين، لذا تكتب كما تلفظ.
كما <i>وانه</i> أشار	أنه	وجود الواو بعد كما ناتجة من الترجمة الحرفية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ففي الإنجليزية تستخدم ( as well as) و (and also) للإشارة إلى إضافة معلومة وتوضيح نقطة إضافية
خاصة أنه يعدّ <i>بمثابة</i> الرمز للدولة العراقية	بمنزلة	من الأخطاء الشائعة أن نستخدم كلمة مثابة مكان منزلة، فالمثابة ليس من معانيها المشابهة أو المماثلة (العبري، 2006). ووردت في القرآن الكريم (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا) (البقرة:25)؛ أي ملجأ أو مكان إقامة.
.. <i>وطرح</i> بعض المقترحات التي قد تساهم..	وتقديم	طرح طرحاً: أي أنقصه من موجود، والسياق يدل على غير ذلك، تستبدل بكلمة (تقديم) أو (عرض) (الرازي، 1982)
<i>ويدون</i> استثناء...	ومن دون	من دون بمعنى من غير، قياساً على ما ورد استخدامها في القرآن الكريم: (وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة:23)، (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً) (البقرة:165).
وفي النمسا تشكل الحكومات الائتلافية <i>بشكل يتناسب مع</i> حجم الأحزاب الانتخابي	بما يتناسب وحجم..	من الأخطاء الشائعة في الترجمة الحرفية من الإنجليزية إلى العربية عبارة (in a manner consistent with) تُترجم (بشكل يتناسب مع)، والصحيح (بما يتناسب و) اسم الموصول مع الفعل و واو المعية
كما <i>وتجدر</i> الإشارة إلى أن المشرع الأردني قد نصّ صراحة إلى...	كما تجدر	لا أهمية للواو في السياق، فهي ليست عاطفة ولا معية ولا قسم، لذا تعدّ من الأخطاء الشائعة.

فالأخطاء الشائعة التي ذكرت في الجدول قد تكون من عُرف بيئي، تداولته ألسنة منطقة ما أو مجموعة من الأفراد وفق نظامهم اللغوي، كتفخيم الصوت المرقق، وترقيق الصوت المفخم، وذهب علماء الأصوات إلى أن ثمة ألفونات متنوعة لفونيم واحد (بشر، ب.ت)، مثلما نجده في صوت القاف التي تنطق بأكثر من ألفون. ومن الترجمة الحرفية الخاطئة التي تداولت في أوساط المتقنين والمتعلمين (Al-Shahwan، 2024)، وخطأ دلالي، أستخدم ثم تُدوول، وربما يعدّ هذا الخطأ المتداول الشائع إذا تقادم عليه الزمن، وأصبح عامًا فإنّه يدخل في باب الترادف اللغوي (حماد، 1983).

### 5) تحليل الأخطاء التركيبية

تعدّ معرفة عناصر الجملة من مسند ومسند إليه وفضلة من الضروري لتأليف نصّ علميّ رصين، وذلك لأنه قد يتأخّر عنصر، ويتقدم آخر، وقد تتسع عناصر الجملة البسيطة بأكثر من فضلة لتصبح جملة موسعة، وقد تكون الجملة معقدة أو مركبة (فارح، 2012)، ومن هذا وذاك فإن التعبير عن المعنى المطلوب بجملة مسبوكة متماسكة عناصرها مترابطة قد يشئت الكاتب أو يريكه؛ لأنه يحرص على أن تكون جملة ملتزمة بقواعد التركيب النحوي والبلاغي في العربية، فإذا لم يكن متمكّنًا من ذلك فإن الخطأ التركيبيّ وارد.

جدول تحليل الأخطاء التركيبية

الخطأ	الصواب	تحليل الخطأ
نصت المادة (94) من دستور 2005 على انه /حكام وقرارات المحكمة الاتحادية	أحكام المحكمة وقراراتها...	من الخطأ الشائع عطف متضايفين، لأن الأصل في التركيب أن يكون أحكام المحكمة وقرارات المحكمة؛ لذا نقي الإضافة للاسم الصريح في المضاف الأسبق، وتتبع الإضافة بضمير عائد إلى الاسم الصريح (ابن يعيش، ب.ت).
من النزاعات المسلحة الدولية والغير دولية	غير الدولية	أل التعريف للمضاف وليس للمضاف إليه (الخطيب، 1992)، وتعرف الإضافة بين المتضايفين بأن يكون التركيب: (نكرة+نكرة) أو (نكرة+معرفة: بأل التعريف أو اضمير أو اسم)
وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعاهدات الدولية وبين القانون الغير العادي	...وبين القانون غير العادي	اختلف النحويون في دخول (أل) التعريف على (بعض، كل، غير)؛ لأن فيها معنى الإضافة، ولا يجوز الجمع بين أل والإضافة، فلا نقول البعض الدول مثلاً. والسياق في الجملة
الأقاليم والمحافظات الغير المنتظمة	الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة	

الخطأ	الصواب	تحليل الخطأ
وتسميها بعض الدول بقانون الإجراءات الجنائية والبعض الآخر بقانون أصول المحاكمات الجزائية	... وبعضها الآخر ...	تفيد بعض الدول وبعضها الآخر، لذا فمن الصحيح أن تجرد (بعض) من أَل التعريف وتضاف بالضمير العائد إلى دول، في المثال الأول؛ حتى لا تتكرر الكلمة فتصبح العبارة ركيكة.
ميز هذا القانون بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية منفصلة عن بعضها البعض	... عن بعضها بعضاً	وفي المثال التالي لا يوجد تركيب (بعضهم البعض) في المأثور، ففي القرآن الكريم ذكرت (بعضهم بعضاً)، أو بتوسط حرف جر بينهما، في مثل: ﴿وَلَا يَغْتَسِبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ (الحجرات:12)، و﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور:63)، و﴿وَالْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ (التوبة:67)، و﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (النحل:71) ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾ (سورة الفرقان:20) و﴿كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ (النساء:21) و﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (الأنعام:53)
في ظل تزايد الجرائم الدولية أصبح يؤدي الضحية دوراً أكثر أهمية من خلال مشاركتها في الإجراءات الجنائية...	أصبحت الضحية تؤدي مشاركتها	الخطأ التركيبي في المثال إدخال أصبح على الجملة الفعلية، وذلك لأن الخبر جاء جملة فعلية، وقدم وأخر، ووقع في الخطأ.
أما موقف القضاء لم يكن جازماً بتعديل سعر ...	فلم يكن	الضمير في (مشاركتها) عائد إلى (الضحية) المؤنثة؛ لذا يجب أن تصاغ مع ضمير المؤنث لتصبح: (مشاركتها)
أما المجموعة الثانية أقرت علو وسمو القانون الوطني على القانون الدولي	فأقرت	ووقع في الخطأ.
سواء أكان شريكاً أو متدخلاً أو محرضاً أو ساعداً أو توسط في ذلك	سواء أكان شريكاً أم متدخلاً أم محرضاً أم ساعداً أم توسط في ذلك	يحدث في المثال المذكور لهم الحكم ذاته، فهم سواء في المنزلة نفسها، لذا فإن الرابط بين هذه الأسماء بعد همزة التسوية هو (أم) الذي يفيد التسوية، وليس (أو) الذي يفيد التخيير، بدليل: (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (يس:10) الهمزة للتسوية، (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (سبأ:24) الهمزة للتخيير.

الخطأ	الصواب	تحليل الخطأ
تحدث المشرع ضمن مفهوم الترويج عن فكرة التسليم أو محاولة التسليم، <b>والذي</b> من شأنه... للمواد المخدرة <b>والتي</b> غالباً ما تتم...	حذف الواو	الموصوف يتبع الصفة من غير فاصل، ففي المثال الأول جاء الاسمان الموصولان (الذي) و(التي) صفة لـ(مفهوم) و(عملية) على الترتيب. وفي المثال الثاني والثالث (الذي) صفة لما قبلها. فالواو قبل الاسم الموصول زائدة لا فائدة لا، إلا أنها درجت من الأخطاء الشائعة في أغلب كتابات المؤلفين.
دستور نيسان 1963 <b>والذي</b> جاء بعد الانقلاب		
رأينا بأن هذا القانون قد استند	رأينا أن	الفعل رأى فعل متعدٍ بذاته من غير أن يكون متعدياً بحرف جرّ، فمن الخطأ الشائع أن يأتي مع أن المصدرية حرف الجر الباء.
وهو خاصية تتفرد بالأصل بالعقل البشري وتمتاز بعدة خصال، من ذلك: الوعي، الإدراك، الفهم، الاستنتاج، التفسير، الاستدلال، والتخطيط.	حذف الواو	عند تعداد عناصر مفصلة متعددة لقسم ما توضع فاصلة بينها أو حرف عطف. (فضل، 2019) يُذكر حرف العطف مع كل معطوف في اللغة العربية، وليس في المعطوف الأخير فحسب كما في تركيب اللغة الإنجليزية، لذا فإن المثال الوارد جاء من تأثير الترجمة الحرفية، حيث توضع كلمة (and) آخر العناصر المتعددة، نحو: "I read a story, a novel, and a play."
تنبغي الإشارة بأنه...	إضافة كلمة إلى	الفعل (أشار، يشير) فعل لازم، يتعدى بحرف الجر (إلى) (الرازي، 1982) و(ابن منظور، 1999) لربطه مع ما بعده من عناصر. وكذلك مصدره.
تشير هنا أن هذا البحث يقتصر...		
يشير الباحث أن نص المادة 269 من القانون المدني الأردني	توصلت الدراسة إلى	الفعل (توصل) مثل الفعل (أشار) يتعدى بحرف الجرّ (إلى) (ابن منظور، 1999)
توصلت الدراسة أن التوجه نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يسهم في..	حذف أن	يعدّ المصدر (كون) نائياً عن فعله (كان)، ويعمل عمله في التركيب. ولا يفصل بينه وما بعده بـ(أن).
في حالة كون أن الضرر الناجم عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو...	حذف الهاء	اعتقد اسم (أن) الضمير، وخبرها (النتيجة)، بينما الصحيح المقصود عند تكلمة العبارة أن (النتيجة) هي الاسم، و(تتحقق) الخبر؛ لذا وجود الضمير المتصل بالحرف الناسخ أدخل إلباساً في المعنى.
وعلية يرى الباحثان أنه النتيجة في جريمة التهديد الإلكتروني تتحقق بمجرد تنفيذ الفاعل لفعل التهديد		

تحليل الخطأ	الصواب	الخطأ
يعدّ تكرار كلمة (بين) بين متعاطفين من الأخطاء الشائعة	حذف بين الثانية	لا يجوز الاستناد إلى قرار المصالحة الجاري بين المدعين وبين المدعي العام الضريبي
تعدّ (بل) حرف عطف يفيد الاضراب بنفي ما قبلها، وتأكيد ما بعدها. (الخطيب، 1992) مثل قوله تعالى: (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (سورة المطففين، الآية 14). ولا يجوز توالي حرفي عطف: بل والواو.	حذف الواو	مما يؤدي إلى عدم وجود مبدأ الفصل بين السلطات بل وعدم وجود حياة نيابية
الفعل أوكل يصاغ مع حرف الجر (على)، أوكل عليه، ولا يُقال: أوكل به. (ابن منظور، 1999)	أوكل... على	قد أوكل مهمة اقتراح التعديلات بلجنة تبتثق من مجلس النواب
الواو زائدة لا فائدة منها	حذف الواو	وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات وكما يلي
لا يقال (كما وقد)، فالأولى تفيد التشبيه والمقارنة بين شيئين (الخطيب، 1992) كأن نقول الخدّ أحمر كما التفاح. والثانية حرف يفيد التحقيق والتأكيد مع الفعل الماضي. والجمع بينهما في جملة واحدة يؤدي لعدم اتساق المعنى والغرض النحوي.	حذف كما	كما وقد شددت هذه الاتفاقية على جواز استخدام سجلات الأحداث

تبيّن من كل ما سبق عدم التمكن من تطبيق القواعد النحوية بشكلها السليم. والاضطراب في تركيب الإضافة؛ بإضافة متضايقين معطوفين لاسم واحد، ومنها إدخال أل التعريف على كلمات لا تدخل إليها. وعدم اكتمال القاعدة النحوية، والجهل بها، نحو زيادة حرف الواو في غير موضعه، ووجود حرفين للعطف معاً، وفي مواضع أخرى أنقص من التركيب حرف الجر الذي يلزم الفعل اللازم أو مصدره عند التعدي. وأخيراً تأثير الترجمة الحرفية من اللغة الإنجليزية.

## 6) تحليل الأخطاء الأسلوبية

التركيب الأسلوبية تعتمد على كيفية استخدام اللغة لعدة أبعاد (عياشي، 2015)، و(الجيلان، 2021)، أولها التركيب النحوي؛ كالتكثير والتعريف، التقديم والتأخير، حذف بعض العناصر، زيادة عناصر لا داعي لها، وكيف تؤثر هذا وذلك على معنى النص. يليها البعد الدلالي؛ كدراسة المعنى

الذي يحمله كل تركيب في سياقه، والعلاقة بين الكلمات المكوّنة من النصّ، كالترادف والتضاد. ثم البعد الوظيفي؛ مثل: كيفية استخدام التركيب الأسلوبي لتحقيق هدف معيّن في النص، كاستخدام أسلوب الأمر أو النهي، أو النفي... لذا فإنّ عملية تحليل الأخطاء الأسلوبية تتوقف على استخدام العبارة الأبعاد الثلاثة في العبارة القانونية. ومن أهم الأخطاء الأسلوبية:

#### جدول تحليل الأخطاء الأسلوبية

الخطأ	الصواب	تحليل الخطأ الأسلوبي
هنا يبطل عقد الشركة ولذلك لا بد من تصفية الشركة	تصفيته	وجود الضمائر في العربية أوجز من تكرار الاسم في التركيب ذاته (ابن عقيل، ب.ت) (معالي، 2024)، فإذا تكرّر بات التركيب ركيكاً، والضمير يسدّ مسدّ الكلمة المكررة، ويجعل السياق أكثر بلاغة.
يهدف هذا البحث بعد الانتهاء منه تحقيق عدد من الأهداف	يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف	الفعل يهدف يتعدّى بحرف الجر (إلى) لاستكمال عناصر الجملة، ووجود شبه جملة اعتراضية أنسى المؤلف حرف الجرّ. كما أنّ إقحام شبه الجملة في السياق ليس له داعٍ.
.. وطرح بعض المقترحات التي قد تساهم بتطوير المنظومة التشريعية	وتقديم	دلالة طرح طرحاً: أي أبعدّه ولا حاجة لأحد فيه (ابن منظور، 1999)، والسياق يدل على غير ذلك، لذا كلمة (تقديم) أو (عرض) أدلّ من (طرح).
فقد حاولت القوانين الأردنية بتتبعها إضفاء حماية لخصوصية هذه الفئة العمرية وما تتمتع به هذه الفئة من مميزات...	حذف المكرر	تكرار (هذه الفئة) في السياق ذاته حشو زائد، يغني عنه الضمير العائد.
...إن فئة الأطفال من الشرائح الكبيرة في المجتمع الأردني والتي تشكل نسبة كبيرة	حذف والتي وما بعدها	أشار السياق إلى أنّ فئة الأطفال من الشرائح الكبيرة، لذا لا داعي لتكرار المعنى بحشو جملة زائدة لا فائدة منها.
أو أنه الالتزام العفدي تم تنفيذه بغير الصورة المتفق عليها	نُفِّذ الالتزام	تفضّل العربية استخدام الفعل المبني للمجهول عن التعبير بـ (تمّ) كذا، كأن نقول نُفِّذ، أنجز... وهكذا، وبعدّ هذا الاستخدام من الأخطاء الشائعة التي تقع في لغة الإعلام والأبحاث.
لذلك كله سننظر في هذا المبحث في عدة مطالب إلى:	المبحث إلى عدة مطالب هي:	الاضطراب في استخدام حروف الجرّ
كما بينت المادة (60) من الدستور بأنّه	بأن حق الطعن	إرباك في تكرار المسند إليه وهو اسم إنّ الناسخة، فإما

تحليل الخطأ الأسلوبي	الصواب	الخطأ
يكون هو الضمير، وخبرها الجملة الفعلية من غير ذكر الفاعل المشار إليه بالضمير السابق، وإما تُصاغ الجملة بالترتيب المعهود من الناسخ ثم الجملة الاسمية مبتدئة باسمها ثم خبرها الجملة الفعلية.	المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة يقصر على:	يقصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين... لا شك في أنه تبدأ عملية تعديل الدستور باقتراح تقدمه الجهة...
من الأفضل الإيجاز في التعبير القانوني، فلا داع للإطالة إذ يمكن أن تُصاغ الجملة بسيطة موسّعة بدلاً من الجملة المركبة.	ينطوي مصطلح الذكاء الاصطناعي في اللغة على مفهومين..	يُعرف مصطلح الذكاء الاصطناعي في اللغة بأنه ينطوي على مفهومين
حشو زائد، لا داعي للتكرار، لأنه يخلّ بأسلوب الإيجاز في التركيب.	حذف المكرر	ويأخذ التدخل بشؤون الناس وخصوصيتهم عدة صور استجمعها الفقه بما يلي من صور
	... نجد أنه لم يصدر حتى الآن تشريع...	بالرجوع للتشريع الأردني بصورة عامة، نجد أنه حتى لهذه اللحظة لم يصدر حتى الآن تشريع متخصص ينظم أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته
الواو عاطفة بين ما قبلها وبعدها. والضمير المتصل بكلمة فتوى (ها) يعود إلى محكمة العدل؛ لذا لا داعي لزيادة شبه الجملة (عليها) بعد الفعل الاول أو الثاني. بالإضافة إلى تطلب الفعل (استند) حرف الجر (إلى)، فقول (استند إلى) للدلالة على الاعتماد، ولا يقال (استند على)، فهو من الأخطاء الشائعة.	...تبنى فتواها الاستشارية وتستند إليها	وبناءً على تلك الأسس القانونية يتوجب على محكمة العدل الدولية أن تبني فتواها الاستشارية عليها وأن تستند عليها، وذلك انسجاماً مع قواعد القانون الدولي...
عند تكرار الكلمة المشار إليها في العبارة نفسها يُكتفى بالتعبير عنها بضمير عائد إليها	حذف التكرار	وقد ظهر في هذا الشأن عدد من الآراء، سيقوم الباحثان ببيان هذه الآراء على النحو الآتي: وتجسيدا لتلك الحقيقة انطلقت في العراق في 1 تشرين الأول 2019 حركة احتجاجات واسعة النطاق للمطالبة بإصلاح النظام السياسي والإداري في العراق والارتقاء بواقعه الاقتصادي

تحليل الخطأ الأسلوبي	الصواب	الخطأ
		يترتب على الممارسات والسياسات التي تتبعها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة العديد من الآثار القانونية التي يتوجب على إسرائيل التقيد بهذه الآثار
عدم توظيف الضمير بدلاً من تكرار التركيب، والحشو الزائد	...بيان المقصود به أولاً، ومن ثم الطبيعة القانونية له، وذلك من خلال الآتي:	يتطلب البحث في مفهوم الصلح الضريبي بيان المقصود بالصلح الضريبي أولاً، ومن ثم الطبيعة القانونية للصلح الضريبي، وعليه فقد جاء هذا المطلب للبحث في تعريف الصلح الضريبي وطبيعته القانونية:
أرى أن كلمة (يثور) ليست ملائمة في سياق البحث العلمي، فهي أكثر ملاءمة للسياقات الأدبية أو الإعلامية	والتساؤل الذي ينشأ	والتساؤل الذي يثور
عبارة (ما يلي) تشير إلى ما سيذكر لاحقاً، من تفاصيل أو تعداد نقاط، وليس كما ذكر في المثال، النصّ على محتوى المادة مباشرة.	حذف	إذ نصت المادة 246 من دستور 2014 على أنه ما يلي "يلغى الإعلان الدستوري..."
المناسب للسياق استخدام حرف الجر (إلى) مع الفعل يهدف (مغالسة، 2020)؛ وذلك للتعبير عن الغاية التي يسعى إليها، لأن من معاني (إلى) الوصول إلى شيء، أما من معاني حرف الجر (لـ) الملكية والاختصاص والتعليل وغيرها.	يهدف... إلى...	يهدف هذا البحث لبيان آليات ووسائل الرقابة
في العبارة تكرار، فنحذف المكرر، ونستعيض عنه بالضمير العائد. أما التعبير (بتم اعتماده) فهو من التأثر بالترجمة الحرفية، وبدلاً من ذلك استخدام الفعل المبني للمجهول.	...وتجدر الإشارة إلى أنه لم يُعتمد على نطاق واسع، لأنه لم يعترف...	تعرض هذا الاتجاه لانتقادات حادة في القرن التاسع عشر وفي عصرنا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه لم يتم اعتماده على نطاق واسع، لأن هذا الاتجاه لم يعترف إلا بالسيادة المطلقة للدولة
ثمة تقديم وتأخير في عناصر الجملة الموسعة مما أدى إلى ركاقة في صياغتها	فمثلاً أقر الدستور الإسباني في الفقرة الثانية من المادة (96) أن المعاهدات الدولية التي أبرمت تصيح... التي أبرمت تصيح... ما لم يترتب على تطبيق معاهدة دولية	فمثلاً الدستور الإسباني أقر في الفقرة الثانية من المادة (96) في أنه تصيح المعاهدات الدولية التي تم إبرامها ما لم يترتب على معاهدة دولية أن تطبيقها يتطلب إصدار قانون

الخطأ	الصواب	تحليل الخطأ الأسلوبي
	إصدار قانون	
والملاحظ أن هذا الشرط قد درج المشعر العراقي على النص عليه في أكثر من قانون	والملاحظ أن المشعر العراقي قد درج على النص على هذا الشرط في أكثر من قانون	

من تحليل الأخطاء الأسلوبية نتبين عدة ملاحظات؛ أولاً استخدام الفعل (تم) مع المصدر بدلاً من الفعل المبني للمجهول، وبعد هذا الاستخدام من الأخطاء الشائعة التي تقع في اللغة المتداولة، كلغة الإعلام ولغة الأبحاث. ثم الاضطراب في استخدام حروف الجر المناسبة مع الأفعال. وبعض الأفعال يجب أن تتعدى بحروف جر؛ لاستكمال عناصر الجملة. ومن ذلك كثرة وجود (الفصلات) عناصر زائدة في الجملة بين (المسند) و(المسند إليه) تؤدي إلى الإرباك في تركيبها، أو تركب على نحو خاطئ، فالإيجاز أكثر ملاءمة في لغة التعبير القانوني، إذ يمكن أن تُصاغ جملة بسيطة موسعة بدلاً من الجملة المركبة. ثمة تقديم وتأخير في عناصر الجملة الموسعة مما أدى إلى ركافة في صياغتها. وثمة بعض الكلمات استخدمت في غير دلالتها. وبعض الكلمات المستخدمة في السياقات غير مناسبة للغة العبارة القانونية التي تتسم بالدقة، فهي أكثر ملاءمة في سياقات العبارة الأدبية أو الإعلامية. وخاتمتها عدم توظيف الضمير عند تكرار الكلمة المشار إليها في العبارة نفسها، يدل على عدم تطبيق القاعدة بالطريقة المنشودة.

### النتائج:

- رصدت الدراسة من مئة وأربعين بحثاً ما وقع فيه الباحثون القانونيون من أخطاء لغوية في مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، من أكتوبر 2020 إلى مايو 2025م، وتبين من تحكيم الأبحاث وتدقيقها اللغوي أن ثمة أخطاء لغوية، قامت بتصنيفها وفق مستوياتها؛ لتسهيل عملية تحليل الأخطاء بعد تصحيحها، ثم بيان أسبابها واستخلاص النتائج في كل مستوى لغوي، تمثلت في تحليل الأخطاء: الصرفية، والنحوية، والإملائية، واللغوية الشائعة، والتركيبية، والأسلوبية؛ متكئة على المنهج الوصفي التحليلي.

- تمكّن تحليل الأخطاء اللغوية الباحثين كيفية تعلّم اللغة واكتسابها واستراتيجياتها وأساليبها؛ لإعداد المواد التعليمية وتصميمها، والمساعدة في وضع المناهج المناسبة للمتعلمين كاختيار المحتوى وطرق التعليم وأساليب التقويم.
- إن كثرة الأخطاء اللغوية في لغة الكتابة القانونية منافع لخصائصها التي تتسم بالدقة والاختصار؛ لذا على القانوني أن يكون ملماً ومدركاً لمستويات اللغة.
- تبين من نتائج تحليل الأخطاء اللغوية أن كثيراً منها شائع بين المؤلفين والدارسين على العموم، وليس في مجال الكتابة القانونية فحسب؛ وذا مردّه إلى أسباب عدة:
  - التعليم الاستقبالي في مراحل الدراسة.
  - ضعف في استيعاب قواعد المنظومة اللغوية.
  - نقص في الكفايات اللغوية.
  - عدم معرفة قواعد العربية والجهل بها.
  - تعميم القاعدة المختزنة في ذهن المؤلف للجملة من غير التأمل في تركيب عناصرها حين يتقدّم عنصر أو يتأخّر آخر.
  - التطبيق الخاطيء للقاعدة.
  - عدم اكتمال القاعدة في ذهن المستقبل لها.
  - عدم توظيف القاعدة على الوجه الأمثل لها.
  - التأثر بالعامية.
  - عدم التدريب والمران على القواعد عمومًا.
  - ترجمة حرفية خاطئة تداولت في أوساط المثقفين والمتعلمين.
  - الاعتقاد بأنّ ما تبادر في ذهن المؤلف أو رسخ في ذاكرته هو الأوضح أو الأمثل في منظومته اللغوية.
  - بعضها تأتي من الشائع المنتشر بين أوساط المؤلفين التي درجت عندهم واشتهرت ولم تُصحّح؛ حتى غدت أخطاء شائعة.

### التوصيات:

يأمل البحث من الذين يؤلّفون في الدراسات القانونية أبحاثاً أو مستنداتٍ أو أحكاماً أو تعبيراتٍ قانونية أن يولوها عناية لغوية في نصوصهم القابلة، وتكون خالية من الأخطاء اللغوية، لذا نعرض

- بعض التوصيات في الخاتمة، نعددها في الآتي:
- ندعو إلى الاهتمام باللغويات القانونية تدريسيًا وبحثًا، لاسيما في المساقات الجامعية ومتطلبات التخصص الإجبارية لكآية الحقوق، وأن تدفع الجامعات بأبنائها القانونيين إلى مساقات تعلم مهارات اللغة العربية القانونية، بحيث تركز على كل ما يحتاجه طلبة القانون من مهارات كتابية ونحوية وصرفية وبلاغة أسلوبية في لغتهم المحكية والمكتوبة على حدّ سواء، وتشجيعهم على القراءة الجادة، خاصة في النصوص القانونية، ومن ذوي الخبرات مثل المحامين والمستشارين، وتدريبهم على تأليف الصياغات القانونية.
  - نتطلع نحن أهل اللغويات التطبيقية إلى مشروع على الصعيدين الوطني والعالمي بتأليف معجم لغوي مختص لمصطلحات الدراسات القانونية وتعبيراته، نحو المعاجم المختصة في اللغة الزراعية واللغة الطبية وغيرهما..
  - عقد ورش تدريبية لممارسي القانون؛ تأليفًا في الأبحاث العلمية أو الأحكام التشريعية، إذ إن النصوص القانونية بحاجة إلى اهتمام خاص وحثيث، تطوّر من مهاراتهم اللغوية في الكتابة القانونية.
  - تدريب القانونيين على تصحيح الأخطاء الشائعة التي يقعون بها، بإعداد قوائم لتلك الأخطاء ثم عرض الصحيح عليهم؛ ليتجنّبوها، مثلما نراها في معاجم الأخطاء كمعجم الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد العدناني، ومعجم الأخطاء النحوية واللغوية والصرفية الشائعة لخضر أبو العينين، وغيرهما... التي تعرّف أهل اللغة بها، وذوو القانون بحاجة لمثل هذه القوائم والمعاجم.
  - تكثّر مكاتب التدقيق اللغوي هنا وثمة، وهناك مدقّقون لغويّون محترفون يمكنهم قراءة النصوص والأبحاث، ومعالجة الأخطاء أو الصيغ المربكة أو المحشية الزائدة، أو العبارات الغامضة التي تؤدي إلى سوء الفهم أو إلى تفسيرات غير مرغوب بها، أو تأويلات متعددة للنص الواحد، ولا ضير في اللجوء إلى أهل اللغة في ذلك.



### قائمة المراجع

1. القرآن الكريم
2. الاستريادي (ب. ت)؛ رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
3. بشر (ب. ت)؛ كمال محمد، الأصوات اللغوية، (ب. ط)، مكتبة الشباب، ص: 155 وما بعدها.
4. الجارم (1996)؛ علي، وأمين؛ مصطفى، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الناشر المؤلف، ص2/252، 2/168.
5. الجيلان (2021)؛ هاني، وبيدار بشير، البعد الدلالي والشكلي للإعراب، دراسة في البنية التركيبية النحوية. مجلة إشكالات في الأدب واللغة، الجزء الثاني، إصدار جامعة أمين العقال الحاج موسى، مجلد 10 العدد 3 سبتمبر، الجزائر. ص ص 645-656.
6. حمّاد (1983)؛ أحمد عبد الرحمن، عوامل التطور اللغوي، دراسة في نمو تطور الثروة اللغوية، ط1، دار الأندلس، بيروت. ص: 59 وما بعدها.
7. الحملاوي (1953)؛ أحمد، شذا العرف في فنّ الصرف، ط2، دار القلم، بيروت، لبنان. ص: 40
8. الخطيب (1992)؛ طاهر يوسف، المعجم المفصّل في الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص: 46، 119، 356.
9. أبو دبي (2019)؛ وئام حسين فايز، في الإشكاليات اللغوية في النص القانوني: دراسة تطبيقية في لغة القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت.
10. الراجحي (2019)؛ عبده: التطبيق النحوي، ط11، دار المسيرة، عمّان، الأردن. ص: 101-102، 126، 125، 128، الاختلاف بين النحويين في دخول (أل) على بعض وكل وغير ص: 325.
11. الراجحي (1995)؛ عبده، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ص 51.
12. الرّازي (1982)؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت666 هـ)، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان. ص: (ط ر ح)، (ش و ر)
13. الزجاجي (1986)؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت340هـ)، كتاب حروف المعاني، تحقيق

- علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الأردن.
14. زكي (2023)؛ علاء الدين وصاحبيه، **التناسق والأمثال في رسائل بديع الزمان الهمداني (ت 398هـ)**، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 50، العدد6. ص ص 530-544، 532.
15. أبو زيد (2012)؛ سامي يوسف، **قواعد الإملاء والترقيم**، ط1، دار المسيرة، الأردن. ص: 52-53، 115، 73-74، قاعدة رسم الألف اللينة والقائمة ص: 127-155، 115.
16. سبيناتي (1997)؛ ياسين محمد، **المورد في الإملاء**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض. ص: 73-77.
17. ابن السراج (1999)؛ أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ص: 23/2-61، 61/2-79، باب كسر ألف إن وفتحها ص: 262/1-290.
18. سيوييه (ب.ت)؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت، لبنان. ص: قاعدة الحروف الناسخة ص: 131/2-141، باب كسر ألف إن وفتحها ص: 143/3-151.
19. الصّبّان (1997)؛ محمد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص: 125/3-131.
20. طعيمة (2004)؛ رشدي أحمد، "المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها"، دار الفكر، القاهرة. ص: 306-307، 308.
21. عبد الله (2004)؛ عمر الصديق، **تحليل الأخطاء اللغوية التحريرية لدى طلاب معهد الخرطوم الدولي للغة العربية للناطقين باللغات الأخرى**. مجلة المنظومة، العدد1، يناير. ص: 1-19، 193-195.
22. العبري (2006)؛ خالد بن هلال بن ناصر، **كتاب أخطاء لغوية شائعة**، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، سلطنة عُمان. ص: 13، 167.
23. العبيدي (2010)؛ عبد الجبار عبد الله، **الإبدال في اللهجات وأثر الصوت فيه**، مجلة جامعة

- 245-244 ص: العدد 3. ص ص 221-281. ص: 244-245
24. ابن عقيل (ب.ت)؛ بهاء الدين عبد الله (ت769هـ)، شرح ابن عقيل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. ص: 88/1
25. عياشي (2015)؛ منذر، كتاب الأسلوبية وتحليل الخطاب، نينوى للدراسات والنشر. موضوع: تحليل الأخطاء الأسلوبية.
26. فارح (2012)؛ شحدة، وأصحابه، اللغويات المعاصرة، ط5، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن. ص: 155-156
27. فضل (2019)؛ عاطف، النحو الوظيفي، ط4، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص: 531-532، 210-218، 328-331.
28. كاظم (2015)؛ مرتضى، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، منشورات ضفاف، بيروت.
29. اللالا (2023)؛ ضحى زيدان علي، وناصر إبراهيم النعيمي، الأفعال المُعتَلَّةُ الفاء مِنْ بِنْيَةِ (فَعِلَ) فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ وَمَقَابِيسِ اللُّغَةِ دَرَسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، الإصدار الأول، 2023/3/30. ص: 71-88
30. ابن مالك (2000)؛ أبو عبد الله جمال الدين (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
31. معالي (2024)؛ حنين إبراهيم باجس، دراسة أسلوبية في قصيدة "عندما يرحل الرفاق" لفاروق جويذة، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (5)، الإصدار (2)، ص ص 122-139. أسلوب التكرار ص: 138
32. مغالسة (2020)؛ محمود حسني، النحو الشافي الشامل، ط6، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 34، 231-233، باب المجرورات ص: 417، وباب الإضافة ص: 433، دخول أَل التعريف على العدد ص: 625، معاني الحرف إلى ص: 418، معاني الحرف ل ص: 421
33. منصور (1983)؛ عبد المجيد سيد أحمد، علم اللغة النفسي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض.
34. ابن منظور (1999)؛ محمد بن مكرم الأنصاري (ت711هـ)، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب وصاحبه، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان. ص: (ش و ر)، (و ص ل)، (و ك ل)، (ط ر ح)

[https://archive.org/details/aghiras\\_20190526/mode/2up](https://archive.org/details/aghiras_20190526/mode/2up)

35. الوعر (1993)؛ مازن، اللسانيات وتحليل الخطاب السياسي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، (11)44. ص: 229، 233.
36. ابن يعيش (ب.ت)؛ موفق الدين (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت. ص: 51/1. قاعدة الحروف الناسخة ص: 56-51/1، 105-101 /1، 100-96/5، 23-19/3
37. يوسف (2023)؛ منال غانم حسن، الأساليب البلاغية في الخطاب الإعلامي الإخباري الأردني دراسة تداولية في نماذج مختارة، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، الإصدار الأول، 2023/3/30. ص ص 237-219

#### References:

- Ruba Ahmad Qublan Al-Shahwan, The Attitudes of Students at the Translation Department at **Al-Zaytoonah University of Jordan** towards Using Translation from English Language into Arabic Language by the Instructors as a Medium of Instruction in Translation Courses, Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Human and Social Studies, Volume (5), Issue (1), 2024, pp 176-190.